

القران ظاهره وبالغالب السابق في قوله يتيم فرض او قبل ما يتوقف  
صحة على الطهارة فلا منافاة في لزوم كالاتي اي مع ما قبل  
له ويستلزم الموالاة في افعاله فلا جعل ذلك اشترط انقال الناقل  
بالقرينة وعمله في الوقت لا قبله ولا بعده متراجعا والمكانات  
انما لم يخل له شرطان متفرقتين ولو بنا سببا مطلقا لاسيما  
جملة الموالاة كالوضو بل من جهة عدم الانتقال المختص به التيم  
كما قال في التوضيح فلذا لم يشبهه بالوضو كما فعل ابن الحاجب واني  
ناسى وغيرهما في وقت حصة مالا يثنى اي ويلزم ايضا فاق  
الما قول عهته بخلاف ثمن لما فلا يلزمه قوله لقوة المنة هنا  
دون الاول ولو عبر المولى بالاحتقان فقال وتزوج سوادته  
واجتباب ما كان احسن ويكون قبيل العهدة من باب اولى  
لان الاحتياج بطلب العهدة وهذا ما لم يتحقق المنة والا فلا يلزمه  
قوله وان لم يمين به ويعدو اذا كانت المنة يظهر بها الزوايا اذ ان  
تلتزمه قوله في او قرضه في الضمير في قرضه ما رجع لما اوال المنة  
وفي كلاما سرفوع عطفها على قول او نحو وعطفها على عهدة ويصح  
عطفه على ثمن اي لا يلزمه قول المنة ولا قرضه وهو في حيث  
لم يكن مليا ببلده والا لزمه قرضه وقول قرضه ولا يخفى ان  
هذا انما اذا رجع ضمير قرضه لثمن اذ رجع عنه لما لا يصح لانه يلزمه  
قرضه وقول قرضه من غير اعتبار التيم المذكور واخذه بمن  
اعتمد في جعله مطوف على والانه اي ولزم من فقد الما وجوده  
ببيع اخذه ان بيع ثمن اعتمد في موضعه وما خار به حيث لم يمتنع  
لثمن لعمدة سفره ونحوه والمجرب المادة بانقسام البيع الى  
محل ورجل فلا معنى لاختصاصه في احدها قال وان بدته لانه  
مع

ع القدرة على الوفا اشبه واجد الثمن وهو احري من لزوم التيم  
كافية من المشاحة وفي الفرض من المنة فلو بيع بغير المتداب  
زاد على ثمن المنة يلزمه ولو كثرت ذابحه مما وضعه في شوحنا  
الكبر ويبيارة اخرى واستشكل كون قوله وان بدته مسالفة  
في قوله لم يمتنع له لان عدم الاحتياج فرع الوجود وبالف ذمته  
غير موجود واجب بان قوله وان بدته مسالفة في قوله اعتمد اي  
واخذه ثمن اعتمد وان بدته لم يمتنع له حيث كان منه وانما لم  
يقدم قوله وان بدته على لم يمتنع له لانه مسنة لثمن في طلبه  
لكل صلاة وان تزعمه لا يتحقق عدسه في هذا مطوف على  
قوله ولزم من الموالاة اي ولزم مريد التيم طلب الما كل صلاة بعد  
دخول الوقت بنفسه او بمن يستأجره باجرة ثاوي الثمن الذي  
يلزمه الشرايه وان تزعم وجود الما وولي اذا ظنه او شك في  
الوجود لانه اذ الزمه الطلب مع التوهم الذي هو ضعف المراتب  
الثلاث فلان يلزمه الطلب في غيره من باب اولي اما مع تحقق العم  
فلا يلزمه الطلب اذ لا فائدة في الطلب في طلبه لا يشق به ثمن هو  
مطوف بمفهوم مطلق عام له المصدر اي طلبه طلبا لا يشق به فليس  
الرجل والضعيف كما امرأة والعتوي ولا يدخل في كلام المولى اذ كان  
عليه يمين فانه لا يلزمه وان كان لا يشق عليه لانه مظنة المشقة  
كما جزم بمضي المقدمات وفي البيان فقال في المقدمات ويلزمه  
العدو والى الماعن طريقه ان كان مسافرا على قدر ما يمكنه من  
يمين مشقة لثمنه مع الامن على نفسه ولا حد في ذلك يتصر عليه  
لا تتلاف احوال الناس وقالوا في الميادين كثير وفي الميل ونصف مع  
الامن انه يسير وذلك المراد بالمراد للرجل القوي التام انتهى في

Copyrighted material